

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بنك السودان المركزي



**قطاع الاقتصاد والسياسات
الادارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء
بالتعاون مع بنك السودان المركزي فرع نيالا
ندوة التمويل الاصغر
(الفرص والتحديات)**

ورقة عمل بعنوان:

التمويل الاصغر في السودان الضمانات التكلفة والمعائد

اعداد:

ادارة البحوث والتنمية

تقديم: عبدالله سليمان احمد

نوفمبر 2011م

التمويل الأصغر فى السودان

الضمانات، التكلفة والعائد على التمويل الأصغر

مقدمة:

✓ ظهر التمويل الأصغر للشرائح الضعيفة كعامل أساسي فى السبعينيات من القرن السابق بهدف تخفيف حدة الفقر وتنمية المجتمعات الفقيرة اجتماعيا واقتصاديا. حيث تم إنشاء بنك (جرامين) فى بنغلاديش و بنك راكيات فى اندونيسيا . وتقوم فكرة التمويل الأصغر على تقديم قروض ميسرة وبأسعار فائدة تجارية لتنمية المجتمعات الفقيرة اقتصادياً واجتماعياً، وتخفيف حدة الفقر وتقليل الفجوة الطبقية بين شرائح المجتمع . ولذلك لابد من الاهتمام بدراسة الضمانات والتكلفة والعائد على التمويل الأصغر باعتبارها من العوامل التى تؤثر على نجاحه وتحقيق الاهداف المنشودة والمتمثلة فى استدامة وتوفير فرص العمل وزيادة الدخل وبالتالي المساهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويتضح من التجارب ان هناك ثمانية جهات تقدم التمويل الأصغر وهى: الجمعيات، المانحين والمؤسسات الحكومية بضمانة المصارف التجارية، بنوك المجتمع او بنوك القرية، التعاونيات، اتحادات القروض التى تدعم اعضائها، المنظمات غير الحكومية، جمعيات الادخار والقروض من اسهامات الجهة المستهدفة، والمصارف التجارية الباحثة عن الارباح.

نبذة تاريخية عن التمويل الأصغر فى السودان:-

بدأ التمويل الأصغر فى السودان خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي أي قبل أكثر من ثلاثين عاماً وهناك العديد من تجارب التمويل التقليدية فى التمويل الأصغر مثل: الشيل، الختة، كشف العزاء، النفير، الجرورة، المساقاة، الصناديق الخيرية، والجمعيات التعاونية الاجتماعية.

أهتتم السياسة النقدية والتمويلية خلال فترة التسعينات بتمويل الاسر المنتجة والحرفيين والمهنيين واعتبرتها من القطاعات ذات الاولوية فى التمويل المصرفى، وتخصيص نسبة 10% من محفظة تمويل البنوك للتمويل الأصغر (ما عرف بالضمان الشخصى) ومن ثم رفع الى 12% فى العام 2007م ، وذلك فى اطار خطة الدولة التى تهدف لتخفيف حدة الفقر، وللمساهمة فى تحقيق ذلك ، أنشأ بنك السودان المركزى فى العام 2007م وحدة متكاملة للإشراف وسن التشريعات ورسم السياسات وتطوير الصيرفة الاجتماعية والتنمية فى مجال التمويل الأصغر، وذلك بإقامة مؤسسات و أنشطة فاعلة فى هذا الجانب و إزالة الفقر وسط قطاعات المجتمع ورفع مستوى المعيشة ودفع النشاط الإنتاجي لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة فى أنحاء البلاد. هذا بالإضافة لاهتمام مؤسسات المجتمع المدنى والصناديق الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدنى (NGOs).

تهدف الورقة الى الوقوف على التجربة السودانية فى التمويل الأصغر وخاصة فيما يتعلق بالضمانات والتكلفة والعائد، والمشاكل التى تواجه التطبيق بالإضافة الى تقديم بعض التوصيات التى قد تساهم فى تطوير التجربة واستدامتها.

أولاً: الضمانات المستخدمة فى السودان :-

وفقاً للتجربة السودانية فى مجال التمويل الأصغر، تشترط المصارف من العملاء تقديم ضمانات كافية مقابل التمويل للجوء إليها عند فشل العميل فى السداد لأي سبب من الأسباب. وقد لا تتوفر لعملاء التمويل الأصغر ضمانات مادية أو عينية أو أي اصول اخرى ذات قيمة مادية لتقديمه للبنك كما هو معمول به بالنسبة لتمويل الفئات الاخرى التى لا يتم التصديق بالتمويل لها إلا بعد استلام البنك

للضمانات الكافية والتي تفوق قيمتها مبلغ التمويل والتي يتصرف فيها البنك وفق ما يراه لاستعادة حقوقه عند حدوث تعثر .

استخدمت التجربة الاولى للتمويل الاصغر خلال فترة التسعينات من القرن الماضي الضمانات التقليدية (العقارى، الاصول والضمانات الشخصية) . وبعد تزايد الاهتمام بالتمويل الاصغر فى السودان فى العام 2006م ، تم اعداد دراسة حول الضمانات التقليدية والبديلة ودورها فى توسيع نطاق خدمات التمويل الاصغر من قبل شركة يونيكونز للاستشارات المحدودة فى يوليو 2007م . قام فريق الدراسة بمسح ميدانى شملت ثلاث من ولايات السودان هى: الخرطوم ، شمال كردفان والقضارف لتعطى صورة عن الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية التى فى ظلها يمارس التمويل الاصغر . وقد تم اختيار ثلاثة بنوك لغرض اجراء المسح وهى مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، البنك الزراعى السودانى ومصرف التنمية التعاونى الاسلامى، وذلك لانها تقدم التمويل الاصغر بحجم اكبر مقارنة مع المصارف الاخرى . وقد اظهرت نتائج المسح على المصارف الثلاثة المختارة ، بالاضافة الى المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى انها تقوم بتطبيق الانواع الموضحة فى الجدول رقم (1) من الضمانات غير التقليدية بدرجات متفاوتة .

الجدول رقم(1) الضمانات المطبقة من قبل البنوك المختارة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى لعلاء التمويل الاصغر .

| البنوك الثلاثة (الادخار، الزراعى، التنمية التعاونى) | المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى |
|--|--|
| 1. الضمان الشخصى كطرف ثالث : مدعوم بشيك او شيكات صادرة بتاريخ لاحق ، يقدمه الضامن كمسؤل ثان عن القرض . | 1. انواع مختلفة من الضمان الشخصى كطرف ثالث |
| 2. صناديق الضمان (الودائع الوقفية) الخاصة بقروض المانحين | 2. ضمان المجموعة . |
| 3. رهن الممتلكات المنقولة . | 3. رهن الممتلكات الصغيرة القيمة |
| | 4. حجز المدخرات كضمان . |
| | 5. الاحتفاظ بوثائق الملكية لحين السداد التام |

| | |
|---|---|
| <p>للقرض .</p> <p>6 . التوقيع على تعهد قانونى بعدم التصرف فى الاصول والسلع الى حين اكتمال السداد .</p> <p>7 . رهن الدخول ، الرواتب او المعاشات التقاعدية المستقبلية كضمان .</p> <p>8 . تحرير سندات اذنية لضمان السداد .</p> | <p>4 . صناديق ضمان قروض منظمات المجتمع الحلى .</p> <p>5 . الشخصية الاعتبارية لمنظمة المجتمع الحلى .</p> <p>6 . تعهد منظمات المجتمع الحلى بتسليم العملاء المقصرين فى التسديد على المصارف المعنية .</p> <p>7 . ضمان راتب شهرى .</p> |
|---|---|

المصدر: شركة يونيكورز للاستشارات المحدودة يوليو 2007م

يتضح من الجدول رقم (1) ان هناك تباين بسيط فى انواع الضمانات المطبقة من قبل البنوك والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى لعملاء التمويل الاصغر .

وفى اطار جهوده لتطوير ضمانات التمويل الاصغر، اصدر بنك السودان المركزى، المنشور رقم

(2008/5) بتاريخ 2008/3/10 استحدثت فيه الضمانات غير التقليدية المصاحبة للتمويل

الاصغر والتي شملت :-

- ضمان المجموعة كالجتماعيات والاتحادات وهى التى تتحمل مسؤولية سداد التمويل .
- ضمان حجز المدخرات للافراد او المجموعات لمجموعة مكونة من 15 - 20 عضوا .
- ضمان رهن الممتلكات المنقولة لتمويل الافراد والمجموعات عن طريق وثيقة الملكية .
- ضمان الرهن الحيازى للممتلكات القيمة لتمويل الافراد من قبل المصارف او المؤسسات مع مراعاة تقلبات الاسعار فى السوق عند تحديد حجم التمويل .

كل ذلك لتحفيز المصارف لتوفير الخدمات للفقراء النشطين اقتصادياً وادماجهم فى المؤسسات

المالية الرسمية .

الجدول رقم(2) يوضح الضمانات المطلوبة من قبل البنوك لعملاء التمويل الاصغر(نهاية 2010م)

مليون جنية

| اسم البنك | شيكات اجلة | ضمان شخصي | رهونات مختلفة | ضمان مرتب/معاش | مستندات طرف البنك | اقرائة | الاجمالى |
|------------------|--------------|-----------|---------------|----------------|-------------------|----------|-----------|
| البنك العقارى | 1380 | 466.3 | 243 | - | - | 95.05 | 5139.847 |
| الثروة الحيوانية | | 1486.077 | 33.919 | - | - | - | 1519.996 |
| التنمية الصناعية | 6725.76 4 | 3617.804 | - | - | - | - | 10343.568 |
| بنك العمال | - | 2174.579 | 163.988 | - | 74.51 | - | 2,413.08 |
| المزارع التجارى | - | 15,672.61 | 774.16 | 189.14 | - | 3,281.00 | 19916.9 |
| التنمية التعاونى | - | 859.74 | 7.39 | 5.5 | - | - | 872.629 |
| الزراعى السودانى | - | 23,579.21 | - | - | - | - | 23,579.21 |
| مصرف الادخار | - | 7,022.89 | - | 1,580.1 5 | - | 175.57 | 8,778.61 |
| الاجمالى | 6,864.3 6 | 59,076.01 | 1,222.5 5 | 1,774.7 9 | 74.51 | 3,551.62 | 72,563.84 |

المصدر: وحدة التمويل الاصغر

من خلال الجدول رقم (2) يلاحظ الاتى :

- استخدمت كل البنوك الضمان الشخصى لتمويل عملائها لان هذه الصيغة معمول بها واثبت نجاحها من قبل.
- يتم تمويل العملاء بضمان شيكات اجلة باستثناء البنك العقارى ، وبنك التنمية الصناعية .
- قدمت معظم البنوك تمويل بضمان رهونات متعددة بتنفيذ عمليات التمويل الاصغر لعملائها عدا بنك التنمية الصناعى، الزراعى السودانى والادخار.

- بالرغم من أن عمليات التمويل الأصغر تستهدف النشطين اقتصادياً من المعاشين والمعلمين، إلا أن معظم البنوك تجاهلت ضمان المرتب والمعاش عدا بنك المزارع التجارى والتنمية التعاونى. وكذا الحال ضمان المستندات طرف البنك والذي لم تطبقه البنوك عدا بنك العمال.
- تم تمويل العملاء بضمان اقرار وثيقة فى كل من البنك العقارى، المزارع التجارى ومصرف الادخار.

ثانياً: تكلفة التمويل الأصغر:-

تعتبر تكلفة التمويل الأصغر من أكثر العوامل المؤثرة على سلوك جانبى العرض (البنوك والمؤسسات) والطلب (العملاء)، وبالتالي تعتبر من العوامل التى تؤدى لظهور فجوة بين العرض والطلب مما يترتب عليه حرمان شريحة كبيرة من عملاء التمويل الأصغر .

يرى البعض ان خدمات التمويل الأصغر مكلفة، وهذا لا يشجع العديد من البنوك العاملة فى القطاع المصرفي للدخول فى هذا المجال وذلك نسبة لتعدد المعاملات والمتطلبات للتمويل الأصغر ، ولذا فإن نجاح مؤسسات التمويل الأصغر مرتبطة بتحقيقها للاستدامة وتغطية كافة مصاريفها المالية والتشغيلية والإدارية بالإضافة الى تكلفة رأس المال بما فى ذلك تكلفة التضخم و خسائر القروض نتيجة للتعثر .

اسباب ارتفاع تكلفة التمويل الأصغر:-

تشير التجربة الى ان ارتفاع تكلفة التمويل الأصغر قد يعزى الى عدد من العوامل فى جانب العرض والطلب، (المؤسسات فى جانب العرض وعملاء التمويل الأصغر فى جانب الطلب)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم(3) .

الجدول رقم (3) التكاليف التي تنشأ من الطرفين عند اجراء عملية تمويل الاصغر :

| من جانب الممول | من جانب طالب التمويل |
|--|---|
| 1. جمع معلومات تستطيع المؤسسة من خلالها معرفة العوامل المتعلقة بالجدارة الائتمانية للعميل (دراسة العميل) ومعرفة الجوانب التي تتعلق بالنشاط موضوع التمويل (دراسة العملية). ولذلك تعرف التكلفة هنا بتكلفة المعلومات. | 1. الرسوم والمصروفات التي يتحملها طالب التمويل لتوفير المستندات والاوراق الثبوتية التي تطلبها الممول. ولذلك تعرف التكلفة التي تنشأ نتيجة لهذه الالتزامات باسم التكلفة المباشرة . |
| 2. الاشراف والمتابعة لمعرفة اى تغيير يطرأ على الموقف الاقتصادى للعميل أو لتجنب سوء استخدام العميل للتمويل أو لتجنب التصرف غير القانونى من قبل العميل فى الرهن أو الضمان المصاحب لعملية التمويل . | 2. المصروفات الاخرى التي يتحملها طالب التمويل اثناء فترة التفاوض على التمويل وحتى الحصول عليه. ولذلك تعرف هذا النوع من التكلفة باسم التكلفة غير المباشرة . |
| 3. جمع المعلومات المتعلقة بتجنب عدم استرداد التمويل جزئياً أو كلياً . ولذلك تعرف التكلفة هنا باسم تكلفة المخاطر. | 3. الزمن الضائع على العميل خلال فترة التفاوض على التمويل ، بحيث ينظر اليه من زاوية الدخل الذى كان من الممكن استغلاله فى اى نشاط يدر عليه عائد . ولذلك تعرف التكلفة التي تنشأ نتيجة لهذا الزمن الضائع باسم تكلفة الفرصة البديلة. |

المصدر: دراسة تكلفة التمويل واثرها على سلوك المصارف لدكتور عصام الليثى

يتضح من الجدول رقم(3) ان هنالك عدد من العوامل التي تؤدي لارتفاع تكلفة التمويل الاصغر منها

الاجراءات من قبل الممول وتعدد الرسوم والمصروفات الاخرى التي يتحملها طالب التمويل .وهناك

معوقات اضافية فى جانبى العرض والطلب ومنها على سبيل المثال :-

المشاكل والمعوقات المرتبطة بالمصارف :

- عدم توفر أو كفاية الضمانات المطلوبة للتمويل طويل الاجل المطلوب للتمويل وارتفاع نسبة

المخاطر .

- ضعف الخبرة المصرفية لاصحاب المشروعات الصغيرة وغياب المعلومات المالية الدقيقة.
- ضعف دراسات الجدوي المقدمة من اصحاب المشروعات الصغيرة.
- ضعف حجم القروض المطلوبة و إرتفاع تكاليف العمليات مما ينعكس علي ضعف الأرباح المتحصلة بواسطة المصارف.
- إنخفاض القدرة علي التسويق لدي اصحاب المشروعات الصغيرة و بالتالي زيادة مخاطر عدم السداد.

المشاكل والمعوقات المرتبطة بالعملاء:

- ضعف القدرات الإدارية و مهارات إعداد دراسات الجدوي و البيانات المطلوبة من قبل المصارف.
- نقص المهارات المطلوبة في مجال التسويق و القدرة علي مراقبة و تطوير وتحسين الإنتاج و تسويق .
- محدودية الموارد الذاتية للعملاء و إرتفاع نسبة الفقر مما يزيد من مخاطر التعدي علي التمويل لتغطية الإحتياجات الحياتية.

العوامل التي تؤثر تكلفة التمويل:-

- هنالك العديد من العوامل التي تجعل تكلفة التمويل الاصغر عالية منها :
- خبرة العميل : كلما كان خبرة العميل أكثر تعاملأ مع البنوك والمؤسسات المالية الاخرى كلما ادى ذلك الى التقليل من الموانع والصعوبات والعكس صحيح .
 - حجم مبلغ التمويل : كلما كان حجم مبلغ التمويل أكبر كلما ادى الى تخفيض التكلفة ، اى وجود علاقة عكسية بينهما .
 - سرعة البت فى قرار التمويل : كلما كانت الفترة الزمنية بين التقدم لطلب التمويل والحصول عليه قصيرة، كلما ادى ذلك الى تخفيض تكلفة التمويل ، اى وجود علاقة طردية بينهما .

- البعد المكاني : كلما بعدت المسافة بين مؤسسة التمويل واماكن تواجد عملائها، كلما كان ذلك سبباً في ارتفاع تكلفة التمويل، مما يعنى وجود علاقة طردية بين البعد المكاني وتكلفة التمويل .
 - طبيعة النشاط الممول : يعتبر التباين فى الأنشطة موضوع التمويل سبباً فى ارتفاع تكلفة التمويل ، على سبيل المثال تكون تكلفة التمويل الزراعى اعلى مقارنة بتكلفة تمويل النشاط الصناعى او تمويل النشاط الخدمى .
 - استخدام التقنية الالكترونية : مما لاشك فيه ان استخدام التقنية المصرفية يترتب عليه تخفيض كبير فى تكلفة تقديم الخدمات المصرفية ، ويترتب هذا الأثر على خدمة التمويل الاصغر .
- المخاطر المحتملة الاخرى لعملاء التمويل الاصغر :

قد يحدث سوء تفاهم بين عملاء التمويل الاصغر والبنوك فى السودان نتيجة لعدم معرفة هؤلاء الشريحة بمجئقات التمويل وشروطه .وتكمن حجم المخاطر لعملاء التمويل الاصغر فى مراحل ثلاث هى :
مرحلة ما قبل التمويل و عند التمويل و ما بعد التمويل .

- فى مرحلة ما قبل التمويل قد يواجه العميل ببعض المعلومات والدعاية غير الصحيحة عن التسعير وعن هوامش عمليات التمويل الاصغر ووضع عمولات ورسوم داخلية غير مرئية وغير قانونية .

- اما عند التمويل قد يواجه العميل بهوامش ورسوم تمويل عالية وغير مبررة مقارنة بتكلفة التمويل، او عدم ملاءمة صياغة العقود من الناحية اللغوية او من ناحية المحتوي مع متطلبات العميل، او الافراط فى التمويل دون اسس تحدده المقدرة على السداد مما يوقعه فى شرك المديونية ، او التمييز بين طالبي التمويل الاصغر عند منح التمويل لاسباب غير منطقية .

- اما ما بعد التمويل قد يواجه العميل احيانا اذا لم يقيم بالسداد باجراءات قانونية ضده دون الحق فى الدفاع عن نفسه، او رفض منح التمويل مرة اخرى حتى فى حالة نجاح التجربة الاولى وحسن اداء العميل .

ثالثاً: العائد على التمويل الأصغر:-

تهدف مؤسسات التمويل الأصغر الى تخفيف حدة الفقر وتوفير فرص العمل والحصول على عائد، او تحقيق ربح مناسب لتغطية التكلفة، وضمان استمرار الأنشطة والمشروعات بعد نهاية فترة التمويل للمشروع بشكل كلي أو جزئي ، وبالتالي تواجه المؤسسات مشكلة تحقيق التوازن بين العائد الاجتماعي والعائد المالي . ويمكن قياس العائد على التمويل الأصغر من خلال اثره على مستوى الاسرة ، على المستوى الفردي و على مستوى المشروع .

على مستوى الاسرة :

- يؤدي التمويل الأصغر الى زيادة دخل الاسرة ، لان استخدام التمويل والودائع يمكن ان يحدث تنوعاً لمصادر الدخل او يحدث نمواً للمشروع .
- ان توفير الخدمات المالية يمكن الزبائن/ العملاء من بناء وتغيير ممتلكاتهم، حيث يمكن استخدام التمويل الأصغر للحصول على قطعة ارض او القيام بعمليات البناء، او صيانة المنازل او شراء سلع استهلاكية او للاستثمار الذاتي مثل الاهتمام بالصحة والتعليم .
- تساعد التمويل الأصغر الفقراء ومحدودي الدخل النشطين على اكتساب المهارات الاقتصادية ، الادارية والمالية وذلك بادارة المشروع بصورة تمكنهم من توليد الدخل وازضافة فرص العمل .

على المستوى الفردي:

- يوسع التمويل الأصغر فرصة المشاركة في توفير احتياجات الاسرة، ويصاحب ذلك الاستقلال الاقتصادي ونمو الدخل وزيادة في الفرص الجديدة .
- يميل زبائن/ عملاء التمويل الأصغر الى ان تكون لديهم مستويات ادخارية اعلى كغيرهم وهذا عنصر مهم لبناء الاصول .

على مستوى المشروع:

- يؤدي التمويل الاصغر الى زيادة حجم ايرادات المشروع الممول نتيجة لخدمات التمويل الاصغر ولكن ليس دائماً كما هو متوقع .
 - ايجاد الوظائف فى المشاريع الفردية عادة ما يكون محدود، ولكن فى حال توسع المشروع داخل الاسرة يمكن ان يوفر ذلك فرص عمل لغيره .
- وفقا للممارسات العالمية (افضل الممارسات) ، هنالك عدة مؤشرات لقياس العائد الاجتماعى والاقتصادى كما يوضح الجدول رقم(4) :

الجدول رقم (4) مؤشرات قياس العائد الاجتماعى والاقتصادى

| مؤشرات العائد الاجتماعى | مؤشرات العائد الاقتصادى |
|---|---------------------------------------|
| 1. المعيشة ونوعية الحياة : وتشمل مؤشرات العوامل التى تؤثر على تصرفات الافراد تجاة الاسر والاصدقاء، المساواة فى النوع والمشاركة فى النشاطات الاجتماعية والاعتماد على النفس والاستقرار. | 1. نسبة المساهمة فى رفع الأنتاجية . |
| 2. التعليم والمعرفة : ويشمل تعليم الابناء ومحو الامية واكتساب المهارات والمعلومات. | 2. نسبة المساهمة فى الدخل القومى . |
| 3. المجتمع والتواصل الاجتماعى والثقافى : ويشمل الرفاهية الاجتماعية وشبكة النشاط والقيم المجتمعية . | 3. نسبة المساهمة فى توفير فرص العمل . |
| 4. الصحة والوضع الجسمانى والعقلى : وتشمل التغذية والخدمات البيئية والخلو من الامراض ورفع معدلات حياة الاطفال عند الولادة. | 4. نسبة المساهمة فى تخفيف حدة الفقر . |

يتضح من خلال الجدول رقم(4) ، انه من السهل تحديد المؤشرات المتعلقة بالعائد الاجتماعى للتمويل الاصغر ، الا انه من الصعوبة ان يتم قياسه ، وذلك لان تكلفة توفير المعلومات ربما تكون اكبر من قيمتها العملية ، او ربما يكون هذا النوع من المعلومات غير متوفر بالطريقة المطلوبة كليا . ويرى البعض ان هناك عوائد اجتماعية قصيرة المدى يمكن تحقيقها وكذلك يمكن تقييمها من ناحية رقمية كزيادة الدخل وعدد

الوظائف . بينما هنالك عوائد تظهر على المدى الطويل ويصعب تقييمها مثل تحسن المستوى الصحى او التعليمى . ايضا يرى البعض ان دراسات تقييم العائد من التمويل الاصغر تهتم بالجانب الاقتصادى ، وتقوم بقياس التحولات فى الرفاهية عن طريق قياس الاصول العينية الملموسة وباستخدام قيم رقمية محددة مثل الدخل والتوظيف والادخار والانفاق والحصول على الاصول العينية ، ويرون ان العائد الاقتصادى يقدم نظرة عادلة لقياس فعالية المؤسسات ، الا انه لا يقيس العائد الاجتماعى . ويتضح هنا مدى التباين بين مؤشرات العائد الاجتماعى والعائد الاقتصادى فى تحقيق مؤسسات التمويل الاصغر لاهدافها ، ولن يتم تحقيق الاهداف الا باكمال الجانبين ، فمؤسسة التمويل الاصغر التى تحقق اداءً مالياً جيداً وتفشل فى تحقيق الجوانب الاجتماعية لاتعتبر ناجحة والعكس صحيح .

الخلاصة والتوصيات :-

الخلاصة :

في جانب الضمانات :

تشير التجربة الى ان الضمانات تؤثر سلبا على تدفق التمويل الاصغر، وذلك نسبة لعدم توفر الضمانات التقليدية لدى عدد كبير من العملاء المستهدفين وقد ادى ذلك للتفكير فى ايجاد ضمانات اخرى بديلة ومنها الضمان الجماعى (الاتحادات و النقابات)، العمد والمشائخ، الضمان بالمرتب والمعاش . وقد تواجه مؤسسات التمويل الاصغر صعوبة فى الرجوع للضمانات الجماعية فى حال فشل العميل فى السداد مما ينعكس سلبا على استدامة التمويل .

في جانب التكلفة :

يتصف سلوك المصارف السودانية بمبدأ عدم التخصيصية فى مجال التمويل الاصغر مما يعنى ان تحديد اى سقف للتمويل الاصغر من قبل البنك المركزى قد لايجد طريقه للتنفيذ او الحماس الكامل من قبل المصارف غير المتخصصة، او ذات التجربة المحدودة فى هذا المجال، بالاضافة الى طول الفترة وتعقيد الاجراءات المتعلقة بالحصول على التمويل يترتب عليه ارتفاع تكلفة التمويل لدى الطرفين ، الامر الذى يدفع المصارف الى اللجوء الى اقضاء الشريحة المستهدفة من عملاء التمويل الاصغر او عزوفهم ومن ثم اللجوء الى التمويل المصرفى العادى والبحث عن بدائل اخرى .

في جانب العائد:

بالرغم من مرور خمس سنوات من عمر تجربة التمويل الأصغر فى السودان، يرى البعض صعوبة تقييم وتقدير العائد على التمويل الاصغر نسبة لغياب المعلومات الدقيقة، بالاضافة الى صعوبة اجراء تقديرات

رقمية او كمية لبعض النتائج، الا ان التجربة تشير الى توفير فرص العمل لعدد كبير من المستهدفين وزيادة الدخل وبالتالي المساهمة الايجابية فى تخفيف حدة الفقر وزيادة الناتج المحلى الاجمالى .

- التوصيات :

فى جانب الضمانات توصى الورقة بالآتى :

- تأسيس مؤسسة عامة أو صندوق لضمان التمويل الأصغر يساهم فيه ديوان الذكاة ومنظمات المجتمع المدنى والامم المتحدة والمنظمات الخيرية الاخرى ، وتخصص فيه نسبة من المبلغ المحدد للتمويل الاصغر فى الموازنة العامة السنوية ، وعند فشل العميل فى السداد يلجأ البنك اليها كمنقذ اخير لسداد مبلغ الصناديق أو ما تبقى منه من اقساط التمويل، وبهذا تقدم الدولة الضمان الكافى للتمويل الأصغر ولا تتعرض بنوك التمويل الأصغر للإفلاس .
- النظر فى ايجاد الية للاستفادة من جهود المنظمات غير الحكومية(NGOs) المحلية والاجنبية ،بالاضافة لبرامج الامم المتحدة لتساهم بصورة فعالة فى تخفيف الفقر بجانب تمويل المصارف .
- منح التمويل الاصغر عبر جمعيات او اتحادات او مشايخ او عمد لتتولى عملية الاتصال بالبنوك نيابة عن العملاء المستهدفين ، وفى هذا الاطار تقوم تلك الجهات بتقديم مشروعات مناسبة وذات جدوى اقتصادية للبنوك ، وان يتم تسويق المنتجات عن طريق لجان تكون لهذا الغرض وان يتم ايداع الايرادات بالبنك الذى قدم التمويل ويتم توزيع المبلغ بنسب يتم الاتفاق عليها من قبل البنك والعميل، وفى هذا الاطار يمكن النظر فى ضرورة منح التمويل على اساس التدفق النقدى كضمان بدلاً من التركيز على الضمانات التقليدية العينية .
- ضرورة مراجعة وتقييم الضمانات (من باب ان الفقير لايملك اصلاً) وايجاد رؤى وافكار وسياسات كلية لتسهيل التمويل للمحتاجين ،بالاضافة الى تفعيل التامين على عمليات التمويل

الأصغر وذلك للمساعدة علي تخفيف الصدمات وتقليل المخاطر ، وتفعيل الضمانات غير تقليدية .

في جانب التكلفة توصى الورقة بالآتي:-

- تبسيط وتسهيل الاجراءات المستندية لعملاء التمويل الاصغر عند عملية فتح الحساب لحين الحصول على التمويل ، وان تكون فترة سداد الاقساط خلال عامين او ثلاث على الاقل مع النظر في تخفيض تكلفة التمويل و تنشيط فكرة البنوك المتنقلة للوصول للمناطق الريفية .
- الحد من العمولات والرسوم غير القانونية وازالتها، وذلك باتخاذ التشريعات واللوائح في مرحلة ما قبل التمويل،بالاضافة الى اعفاء او تخفيض التكلفة للمستهدفين من الفقراء الناشطين اقتصادياً من الضرائب والرسوم الاخرى التي تصاحب عمليات التمويل .

وفي جانب العائد توصى الورقة بالآتي:-

- ضرورة قياس مؤشرات العائد الاجتماعى والعائد الاقتصادى من خلال البحث عن معايير كمية عادلة وملموسة لقياس فعالية مؤسسات التمويل الاصغر في تحقيق اهدافها .
- ضرورة اعداد دراسة ميدانية لتقييم تجربة التمويل الاصغر بالتركيز على العائد الاجتماعى ومدى مساهمتها في تخفيض حدة الفقر فى السودان .

المصادر:

1 . ورقة عن تقدير للعائد الاجتماعى من التمويل الاصغر فى المصارف السودانية – برفيسور

بدرالدين عبدالرحيم ابراهيم – يونيو 2011

2 . الضمانات المصاحبة ودورها فى توسيع نطاق التمويل فى السودان يونيكوز للاستشارات –

نوفمبر 2007 .

3. تكلفة التمويل وأثرها علي سلوك المصارف في تقديم التمويل الأصغر- د.عصام محمد علي الليثي - أكاديمية السودان للعلوم المصرفية المالية - يناير 2008 .
4. منشورات وتقارير بنك السودان المركزي لاعوام مختلفة.
5. موقع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)
6. موقع الشبكة العربية للتمويل الاصغر (سنابل)
7. ورقة عن اخفاقات وتحديات تجربة التمويل الاصغر في المصارف السودانية -بروفسير بدرالدين ابراهيم .أكتوبر 2011
8. تجربة المصارف السودانية في تخفيف حدة الفقر- المصرفى (العدد35) - محمد الحسن محمد احمد الخليفة- مصطفى ابراهيم عبدالنبي 2004